كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية: الفاعل

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة الإنكليزية :Subject

الفَاعِلُ
تعريفه ، وحكمه

الفَاعِلُ الَّـذِى كَمَرْفُـوعَىْ أَتَى زَيْـدٌ مُنـيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى .

- عرّف الفاعل ، وما حكمه ؟
- الفاعل ، هو : الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ ، أو شبهه .
وحكمه : الرّفع ، نحو : أتَى زيدٌ ، وجاء عليٌّ .
- ما مراد الشارح بقوله : فِعْل على طريقة فَعَلَ ؟ وما المراد بقوله : أو شبهه ؟
- قولـه : فِعْـل علـى طريقـة فَعَـلَ ، يُريـد بـذلك الفعـل المبنـي للمعلـوم ، فيخـرج بـذلك الفعـل المبنـي للمجهول؛ لأنه يطلب نائب الفاعل، نحو : ضُرِبَ زيدٌ . فزيد : نائب فاعل .
والمراد بقوله : أو شبهه : أنَّ الفاعل يُرْفَعُ بالفعل التام المعلوم ، أو يُرفع بما يُشْبِه الفعل المعلوم .
والمراد بشبه الفعل ما يلي :
1- **اسم الفاعل** ، نحو : أقائم الزيدان ؟ فالزيدان : فاعل ، رافعه اسم الفاعل (قائم)، ونحو : أتى زيدٌ مُنيراً وجهُه .
2- **الصِّفة المشَبَّهة** ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه .
3- **المصدر** ، نحو : عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً . فضَرْب : مصدر أُضيف إلى فاعله (زيد)، **أو اسم المصدر** ، نحو : مِنْ قُبْلَةِ الرَّجلِ امرأتَه الوضوءُ .
فقُبْلَة : اسم مصدر أضيف إلى فاعله (الرجل) .
4- **اسم الفعل** ، نحو : هيهات العَقِيقُ .
5- **شبه الجملة** ، نحو : زيدٌ عندك أبوه ، ونحو : في الدار غلاماه . فأبوه ، وغلاماه : فاعلان عاملهما محذوف وجوباً . والتقدير (مُستَقِر ، أو استقَرَّ) .
6- **أفعل التفضيل** ، نحو : مررتُ بالأفضلِ أبوه . فأبوه مرفوع بالأفضل .
وهذان النوعان : الفعل المبني للمعلوم وشبهه ، هما : مراد الناظم بقوله :
" كمرفوعي أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى " .
والمراد بالمرفوعين :
1- ما كان مرفوعاً بالفعل سواء كان الفعل متصرفاً ، نحو : أتى زيدٌ ، أو غير متصرف (جامد) نحو: نِعم الفتى . ويُشترط أن يكون الفعل (تاما) غير ناقص .
2- ما كان مرفوعا بشبه الفعل كما تقدّم ، ومَثَّل له بقوله : منيراً وجهُه.

فإذا لم يُسند إلى الاسم فعل ، أو شبه فعل فليس بفاعل ، نحو : زيد أخوك ، ونحو : زيدٌ قام. أبوه ، ونحو : زيدٌ قام ، ونحو : زيدٌ قائمٌ غلامه ، ونحو : زيد قائم.

فكل ما تحته خط مما سبق (خبر) سواء أكان مفرداً ، كما في المثال الأول ، أم جملة ، كما في المثالين الثاني والثالث ، أم ما هو في قوّة الجملة ، كما في المثالين الأخيرين .

- اذكر أنواع الفاعل .

- الفاعل ثلاثة أنواع ، هي :

1- **اسم صريح** ، نحو : قام زيدٌ .

2- **مصدر مؤول**، نحو: يعجبنى أن تقومَ. فالمصدر المؤول (أن تقوم) في محل رفع فاعل، تقديره: قيامُك .

3- **ضمير** ، سواء كان متصلا ، نحو : قمتُ ، وقاموا ؛ أو منفصلا ، نحو : ما قام إلا أنا .

- هل يقع الفاعل مجروراً لفظاً ؟

- نعم . يقع الفاعل مجروراً لفظاً في المواضع الآتية :

1- أن يضاف المصدر إلى فاعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ فالمصدر (دفْعُ) أُضيف إلى فاعله (الله) فأصبح الفاعل مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً .

2- أن يكون مجروراً بـ (مِنْ) الزائدة ، وذلك بشرط أن يكون نكرة ، وأن يُسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ فبشير : فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً .

3- أن يكون مجروراً بالباء الزائدة ، وهو في ذلك ثلاثة أنواع :

أ- واجب الجرّ لفظاً ، وذلك في الفعل الماضي (أَفْعَلَ) الذي جاء على صورة الأمر في باب التّعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾فالضمير (هم) محلّه القريب الجر بحرف الجر الزائد (الباء) ومحلّه البعيد فاعل .

ب- جرّه كثير غالب ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ فلفظ الجلالة (الله) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلا .

ج- شاذٌّ ،وذلك فيما عدا فاعل التَّعجُّب ،وفَاعل كفى،وذلك نحو قول الشاعر:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء في (بِما) زائدة ، وما اسم موصول في محل رفع فاعل (يأتي).

- هل ورد عن العرب نصب الفاعل ، ورفع المفعول به ؟ وضح ذلك .
- قد يُنصب الفاعل ، ويرفع المفعول بـه إذا أُمِن اللَّبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، وقولهم : كسر الزجاجُ الحجرَ . ومن ذلك قول الشاعر :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

برفع (نجرانُ ، وهَجَرُ) ونصب (سوآتِهم) مع أنها هي الفاعل ، ونجرانُ ، وهجرُ : المفعول . وقد سُمِع كذلك نصبهما معاً ، كما في قول الراجز :

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا الأَفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

الحياتِ : مفعول به منصوب ، والقدمَا : فاعل منصوب .
وسُمِع رفعهما ، كما في قول الشاعر :

وإنَّ مَنْ صَـادَ عَقْعَقاً لَمَشُـومُ كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَـانِ وبُومُ

الفاعل : ضمير مستتر تقديره (هو) في (صاد) ، وعقعقان : مفعول به مرفوع بالألف .
والمبيح لذلك كلِّه فَهْم المعنى وعدم الإلباس . وهم لا يجعلون ذلك قياساً ، ولا يَطَّردونـه في كلامهم ، ولا يستبيحونه في حال السَّعة والتَّمكن من القول .

حكم تأخير الفاعل عن رافعه

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

- ما حكم تأخير الفاعل عن رافعه ؟ وما مذهب البصريين ، والكوفيين في هذه المسألة ؟
- يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان رافعه فعلا ، أو شبهه ، نحو : قام زيدٌ ، وقام الزيدان ، وزيدٌ قائمٌ غلاماه . ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا يقال : زيدٌ قام ، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم ، بل هو في هذا المثال مبتدأٌ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهراً ، أم ضميراً مستتراً ؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللَّبْس بينه وبين المبتدأ ، فلا يَدري السَّامع أردت الابتداء بـ (زيد) والإخبار عنه بـ (قام) أم أردت إسناد (قام) إلى زيد على أنّه فاعل ؟ أضف إلى ذلك أنّ الفعل ، والفاعل كجزأين لكلمة واحدة مُتقدَّم أحدهما على الآخر وَضْعاً .
وهذا هو مذهب البصريين في هذه المسألة . أمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه ، واستشهدوا على جواز تقديم الفاعل على رافعه بقول الشاعر:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهـا وَئِيـداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَـدِيدا

فمشيُها: فاعل تقدم على عامله (وئيداً) وما : مبتدأ خبره الجار والمجرور (للجِمال) .
وردّ البصريون على هذا البيت بأن البيت يحتمل وجها آخر غير ما ذكره الكوفيون ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا ، فالبصريون يرون جواز أن يكون (مشي) مبتدأ ، ووئيداً : حال من فاعل فعل محذوف . والتقدير (مشيها يظهر وئيداً) وجملة الفعل المحذوف وفاعله خبر للمبتدأ.

وبناء على هذا الخلاف فإنّك على مذهب الكوفيين تقول: الزيدان قَامَ ، والزيدون قامَ ، أمّا على مذهب البصريين فيجب أن تقول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ؛ فيكون ألف الاثنين ، وواو الجماعة فَاعِلَيْن . وهذا هو معنى قول الناظم : "وبعد فعلٍ فاعل ".

- ما مراد الناظم بقوله : " فإن ظهر " ؟

- يريد بذلك أن الفعل ، وشبهه لا بُدَّ له من مرفوع سواء كان ظاهراً ، نحو : قام زيدٌ ، أم ضميراً مستتراً ، نحو : زيد قام ، أي هو .

- هل يحتاج كل فعل إلى فاعل ؟

- بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل ، منها :

1- الفعلُ المؤكِّدُ ، كما في قول الشاعر : أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ .

فالفعل الثاني (احبْسِ) مؤَكِّد للفعل الأول توكِيداً لفظياً ؛ فلا يحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق للفعل الأول .

2- الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ ،كما في قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾

فالفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل لا إلى فاعل.

3-كان الزائدةُ ، كما في قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أَنُـو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ما كان أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفِلِ.

فكان زائدة وقعت بين (ما) التعجبيّة ، وفِعل التعجب ، وهي لا تحتاج إلى فاعل على الراجح عند المحققين .

4- الفعلُ المكْفُوفُ عن العمل بـ (ما) الكافّة ، نحو : قَلَّمَا ،طَالَمَا ،كَثُرَ ما ، وذلك بناءً على ما ذهب إليه سيبويه . ومن العلماء من قال: إنّ (ما) في نحو هذه الأفعال مصدريّة فيكون المصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل الماضي الواقع قبلها ، نحو : طالما نَهَيْتَنِي ، والتقدير : طالَ نهيُك إياي .

حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع إذا أسند إلى ظاهر

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ" فَازَ الشُّهَدَا "
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

- ما حكم تجريد الفعل من علامتي التثنية ، والجمع إذا أُسند إلى فاعل ظاهر؟

- **مذهب جمهور العرب** : أَنَّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنىً كان ، أو جمعاً وَجَبَ تجريده من علامة تدلّ على التثنية ، أو الجمع فيكون حالُه كحالِه إذا أُسند إلى مفرد ؛ فتقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهنداتُ ، كما تقول في المفرد : قام زيدٌ ، ولا يجوز أَنْ تقول على هذا المذهب : قاما الزيدان ، ولا : قاموا الزيدون ، ولا : قُمْنَ الهنداتُ، على أنّ الألف ، والواو ، والنون : أحرف تدل على التثنية ، والجمع ، وما بعدها فاعل .

والصحيح في إعرابها : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر مقدّم ، والأسماء التي بعدها : مبتدأ مؤخر .
وثَمَّةَ وجهٌ آخر ، وهو : أن تكون الألف ، والواو ، والنون : فاعل كما تقدّم، وأن تكون الأسماء التي بعدها بدل منها ، أي : من الضمائر الألف ، والواو ، والنون .

وعلى أحد هذين الوجهين يُوجَّه الإعراب في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ .

ومذهب طائفة من العرب : أنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى ، أو مجموع أُتِي فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ؛ فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ ؛ فتكون الألف ، والواو ، والنون أحرفاً تدل على التثنية ، والجمع ، والأسماء التي بعدها تُعرب (فاعلا) وهذه اللغة قليلة ، قيل هي لغة طيء ، وقيل هي لغة أَزْد شَنُوءَة ، ويُسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث) ويُسميها ابن مالك : " لُغَة يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَة " . وإلى هذه اللغة أشار المصنّف بقوله : " وقد يُقال سعدَ ، وسعدُوا...." فأَشْعر قوله : " وقد يُقال " بأنها لغة قليلة .
وقد حَمَل عليها ابن مالك قوله عليه الصلاة والسلام : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " على اعتبار أنّ (ملائكة) فاعل يتعاقبون ، والواو في يتعاقبون علامة على الجمع .
وهذا الحديث ليس من هذه اللغة فهو حديث مطول في الموطأ ، أصله :
" إِنَّ للهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ " وذلك على اعتبار أنّ الواو في يتعاقبون: ضمير في محل رفع فاعل ، وملائكةٌ: خبر لمبتدأ محذوف . وقد عَبَّر ابن عقيل عن مخالفته لرأي ابن مالك ، بقوله : " هكذا زعم المصنَّف ".

- هل يجب الإتيان بعلامتي التثنية ، والجمع في الفعل إذا كان الفاعل مثنى ، أو مجموعاً عند مَنْ يُجيزون ذلك ؟
- لا . لا يجب ذلك في لغة مَنْ أجاز ذلك ، بل إنّهم قد يذكرون العلامة وقد يتركونها .

- ما الفرق بين تاء التأنيث ، وعلامتي التثنية ، والجمع من حيث اتصالها بالفعل ؟
- الفرق من ثلاثة أوجه :
1- إن اتصال علامتي التثنية ، والجمع بالفعل لغة لجماعة من العرب بأعيانهم ، قِيل : هم طيء ، وقِيل : هم أَزد شنوءة .
وأما اتصال تاء التأنيث بالفعل فلغة جميع العرب .
2- إن اتصال علامتي التثنية ، والجمع عند مَنْ يصلها جائز في جميع الأحوال ، وليس بواجب. وأمّا اتصال تاء التأنيث بالفعل فيكون واجبا إذا كان الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث ، نحو : جاءت فاطمة ، أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلا يعود إلى مؤنث مطلقا ، نحو : هندٌ قامتْ ، والشمسُ طلعتْ .
3- إن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية ، أو

الجمع ؛لأن الفاعل إذا كان لفظه مذكر ومعناه مؤنث، نحو: (هند) وذكر الفعل قبله بدون علامة تأنيث لم يُعلم أمؤنث الفاعل ، أم مذكر ؛ ولذلك لابد من ذكر علامة التأنيث ليُعلم أنّه مؤنث .
أمَّا المثنى ، والجمع ، نحو : يقومان ، ويقومون فلا يشتبهان بالمفرد (يقوم) .

حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل

وَيَرْفَـعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِـرَا كَمِثْلِ زَيْـدٌ في جواب مَنْ قَرَا

- ما حكم حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل ؟
- يجوز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل، كما إذا قيل لك : منْ قرأ ؟ فتقول : زيدٌ ، والتقدير : قرأ زيدٌ.

وقد يُحذف الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ فأَحَدٌ: فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور ،والتقدير: وإن استجارك أحدٌ . فكل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ ، أو إذا) الشرطيتين فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور بعده ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ فالسماء : فاعل بفعل محذوف ، والتقدير: إذا انشقت السَّماء انشقت .
وهذا هو مذهب جمهور البصريين .

- اذكر الخلاف في حكم حذف الفعل وجوباً بعد (إنْ ، وإذا) وما سبب هذا الاختلاف ؟
- هذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :
1- مذهب جمهور البصريين : الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسِّره الفعل المذكور بعده .
2- مذهب جمهور الكوفيين : الاسم بعد إنْ وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسِّره .
3- مذهب أبى الحسن الأخفش : الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيتين مبتدأ ، والفعل المذكور بعده مُسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من الفعل وفاعله الضمير : في محل رفع خبر المبتدأ ، وليس في الكلام حذف ، ولا تقديم ، ولا تأخير .
وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أمرين :
1- هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟
فالجمهور من البصريين ، والكوفيين على أنه لا يجوز ذلك ، وإذا وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدّر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يفسِّره ويدل عليه الفعل المذكور بعده .
وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدّر اتّصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه يجوز في إنْ وإذا خاصّة - دون غيرهما من سائر أدوات الشرط - أن تْقع بعدهما الجملة الاسمية ، وعلى هذا فلَسْنا في حاجة إلى تقدير محذوف .
2- هل يجوز أن يتقدّم الفاعل على فعله ؟
الكوفيون ذهبوا إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد إنْ وإذا فاعلا بذلك الفعل المتأخِّر .
وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه سواء كان هذا العامل فعلا أم لا ؛ ولهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور .

تأنيثُ الفعلِ الماضي بتاءٍ ساكنةٍ

وَتَـاءُ تَـأْنِيثٍ تَلِـى الْمَـاضِى إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كـ " أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى ".

س15- في أيّ حالة يُؤنَّثُ الفعلُ الماضي ؟ وبِمَ يُؤَنَّث ؟
ج15- يُؤنّث الفعل الماضي بتاء ساكنة في آخره إذا كان فاعله مؤنثا سواء كان مؤنثا تأنيثاً حقيقياً ، نحو: قامتْ هندٌ ، أو مؤنثا مجازيا ، نحو: طلعتِ الشَّمْسُ . فهندٌ في المثال الأول مؤنث حقيقي ، والشمس في المثال الثاني مؤنث مجازي .
والمراد بالمؤنث المجازي، هو: ما لا يلد ولا يَتَنَاسَل، كالشّمس، والأرض، والسّماء.

* والفعل المضارع يُؤنث بتاء متحركة في أوّله ، نحو : تذهبُ فاطمة ، وتطلعُ الشمس . *

وجوب تأنيث الفعل الماضي

وَإِنَّمَـا تَلْـزَمُ فِعْلَ مُضْمَـرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِـرِ

- ما المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل الماضي ؟
- **يجب تأنيثه** في الموضعين الآتيين :
1- **إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي ، أو مجازي** ، نحو: هندٌ قامتْ ، ونحو : الشمس طلعتْ ، ولا يجوز أن تقول : هندٌ قام ، ولا : الشمس طلع، فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤتَ بالتاء ، نحو: هندٌ ما قام إلا هي.
2- **أن يكون الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث** ، نحو : قامتْ هندٌ .
وهذا المراد من قول الناظم : " أو مفهم ذاتَ حِرٍ " (والحِر: فَرْجُ المرأة) .
ويفهم من كلام الناظم أن الفعل لا يؤنَّث وجوبا في غير هذين الموضعين .

حكم تأنيث الفعل
إذا فُصِل بين الفعلِ ، والفاعلِ المؤنثِ الحقيقيِّ

وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّـاءِ فى نَحْوِ أَتَى القَاضِىَ بِنْتُ الوَاقِفِ

- ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل، وفاعله المؤنث الحقيقي ؟
- إذا فصل بين الفعل، وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاَّ) جاز تأنيث الفعل ، وجاز تذكيره (والأفصح التأنيث) نحو : أتى القاضِيَ بنتُ الواقفِ ، والأفصح أن تقول : أَتَتْ ، ونحو : قام اليوم هندٌ ، والأفصح : قامتْ .

حكم تأنيث الفعل
إذا فُصِل بين الفعل ، وفاعله بـ (إلا)

والْحَـذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّـلاَ كـ " مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَـلاَ ".

- ما حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل ، والفاعل المؤنث بإلا ؟
- إذا فُصل بين الفعل، وفاعله المؤنث بإلاَّ فالأحسنُ تذكير الفعل ، نحو :
ما زكا إلا فتاةُ ابن العلا ، ونحو: ما قام إلا هندٌ ، ونحو: ما طلع إلا الشّمسُ .
والجمهور يوجبون تذكير الفعل ، ويجوز تأنيث الفعل عند غيرهم ولكنه قليل ، نحو : ما قامتْ إلا هندٌ ، ونحو : ما طلعتْ إلا الشّمسُ . وعلى التأنيث ورد قول الشاعر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِها وما <u>بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ</u> الْجَرَاشِعُ

فقد أدخل الشاعر تاء التأنيث على الفعل (بَقِيَ) مع كونه قد فُصِل بينه وبين الفاعل المؤنث بإلا ، وهذا غير جائز عند الجمهور إلا في الشعر .

- اذكر مذاهب العلماء في حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بينه وبين فاعله المؤنث بإلا .
- لهم في ذلك مذهبان مشهوران ، هما :
1- **وجوب تذكير الفعل** ، ولا يجوز تأنيثه إلا في ضرورة الشعر ؛ لأن الفاعل ليس هو الاسم الواقع بعد إلاّ ، فإذا قلت : ما قام إلا هندٌ ، فإنّ أصل الكلام : ما قام أحدٌ إلا هندٌ ، فالفاعل (أحد) مذكر ، ولا يجوز تأنيثه . وهذا مذهب الجمهور .
2- **جواز الأمرين** تذكير الفعل ، وتأنيثه (والتذكير أحسن) واختار هذا المذهب ابن مالك .

حذف التاء من غير فصل

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فى شِعْرٍ وَقَعْ

- هل يجوز حذف تاء التأنيث من غير فصل بينها وبين الفاعل ؟

- نعم . ولكنّه قليلٌ جدّاً فقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل حقيقي التأنيث من غير فصل ، نحو ما حكاه سيبويه : " قَالَ فُلاَنَةُ " .

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشِّعر، كقول الشاعر :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فقد حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل (أبقلَ) مع أن فاعله ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة تأنيثاً مجازيا ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

حكم إثبات التاء ، وحذفها في الفعل المسند إلى جمع .
وحكم إثبات التاء ، وحذفها في (نِعْمَ وبِئْسَ)

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فى نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

- اذكر الأشياء التي تدل على معنى الجمع .

- ما يدلّ على معنى الجمع ستة أشياء ، هي :

1- **اسم الجمع** ، وهو الذي لا مفرد له من لفظه ، نحو : قَوْم ، ورَهْط ، ونِسْوة ، وجَيش ، وشَعْب .
2- **اسم الجنس الجمعي** ، وهو الذي يُفْرَقُ بينه وبين مفرده بالتاء ، أو الياء ، نحو : شجر، وتمر ، وكَلِم ؛ وعَرب ، وتُرك ، ورُوم .
3- **جمع التكسير لمذكر** ، نحو : رجال ، وشعراء ، وكُتَّاب .
4- **جمع التكسير لمؤنث** ، نحو: هُنُود (جمع هِنْد) وشواعر ،وكواتب ،وفواطم .
5- **جمع المذكر السالم** ، أو الملحق به ، نحو : الزَّيدون ، والمؤمنون ، والبَنُون .
6- **جمع المؤنث السالم** ، نحو : الهِندات ، والمؤمنات ، والبنات .

- ما حكم تأنيث الفعل ، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعاً ؟

- إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكَّر ، أو لمؤنَّث ، أو كان الفاعل جمع مؤنث سالما جاز إثبات التاء ، وحذفها ، نحو: قال الأعرابُ ، وقالت الأعرابُ، ونحو : قال الفواطمُ ، وقالت الفواطمُ ، ونحو : قام الهنداتُ ، وقامت الهندات .

عِلَّةُ حَذْفِ التاء: أن الفاعل مؤول (بالجمع) فيكون مذكَّر المعنى؛ ولذلك يُؤتى بفعله خاليا من التاء.

وعلَّة إثبات التاء : أن الفاعل مؤول (بالجماعة) فيكون مؤنث في المعنى ؛ ولذلك يؤتى بفعله مقترنا بتاء التأنيث.

وأشار الناظم بقوله : " والتاء مع الجمع ... كالتاء مع إحدى اللَّبِن " إلى أن : التاء مع جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث ، وَمثَّل له بكلمة (لَبِنَة) فكما تقول : كُسِرَت اللَّبِنة ، وكُسِرَ اللَّبِنة ؛ تقول كذلك : قام الرجال ، وقامت الرجال ، كما تقدم .

- اذكر مذاهب العلماء في حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً .

- 1- **مذهب جمهور الكوفيين** : يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من الأشياء الستة السابقة التي تدل على معنى الجمع يجوز أن يؤتى به مؤنثا ، وأنْ يؤتى به مذكراً ، وذلك على النحو الآتي :

أ- جمع المذكر السالم ، تقول: قام الزيدون، وقامت الزيدون؛ أو الملحق به، قال تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ فَبَنُو: ملحق بجمع المذكر السالم، وورد الفعل قبله مؤنثا (آمنتْ).

ب- جمع المؤنث السالم، تقول: قام الهندات، وقامت الهندات، قال تعالى:﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ .

ج- جمع التكسير لمذكر ، تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال .

د- جمع التكسير لمؤنث ، تقول : قام الفواطم ، وقامت الفواطم .

هـ- اسم الجمع، تقول: جاء القوم، وجاءت القوم، قال تعالى:: ﴿۞ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ .

و- اسم الجنس الجمعي، تقول: جاء الرُّومُ ، وجاءت الروم ، قال تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾.

2- **مذهب أبى علي الفارسي** : يجوز تأنيث الفعل، وتذكيره في جميع الأنواع السابقة إلا نوعا واحداً، هو: جمع المذكر السالم فإنه لا يجوز في الفعل المسند إليه إلا التذكير . وظاهر كلام الناظم مطابق لهذا المذهب ؛ لأنه لم يستثن إلا السَّالم من جمع المذكر .

3- **مذهب جمهور البصريين** : يجوز تأنيث الفعل ، وتذكيره في أربعة أنواع فقط، وهي : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث . وأمّا جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث .

- ما حكم إثبات التاء، وحذفها في(نِعْم، وبِئْسَ) إذا كان فاعلهما مؤنثا؟

- يجوز في نِعْمَ ، وبِئْسَ إثبات التاء ، وحذفها إذا كان فاعلهما مؤنثاً وإنْ كان مفرداً مؤنثا حقيقيا ، نحو : نِعْمَ المرأةُ هندٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ .

وعلَّة جواز الإثبات ، والحذف : أن فاعلهما مقصود به استغراق الجنس (أي : جميع أفراد الجنس) ولذلك عُومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء، وحذفها لشبهه به في أنّ المقصود به متعدد.

ويرى الناظم أنّ الحذف أحسن ، أما ابن عقيل فيرى أن الإثبات أحسن منه .